MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص سياساتي

العدد (2)

الآثار الاقتصادية للمناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية: العمالة الفلسطينية، التلوث البيئي، وعرقلة اللوجستيات الفلسطينية

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بشكل دوري مجموعة من الدراسات التطبيقية والعملية المفصلة، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق المختصرة ضمن سلسلة سنوية لجلسات الطاولة المستديرة تتناول موضوعات حيوية ذات أبعاد اقتصادية تهم الجمهور وصناع القرار. لتعظيم وتعميم الاستفادة من هذه السلسلة ينشر هذا الملخص السياساتي لأبرز توصيات هذه الأنشطة العلمية الحوارية.

حزيران 2026

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

الآثار الاقتصادية للمناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية:

العمالة الفلسطينية، التلوث البيئي، وعرقلة اللوجستيات الفلسطينية

إعداد: د. وليد حباس، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)

المعقبون: د. ماهر حشيش، مستشار وزير الصناعة

د. سهى عوض الله، الأمين العام للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية

ملخص سياساتي (2)

حزيران 2026

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2026 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

أعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من وبالشراكة مع:

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

الآراء الواردة في هذه الورقة تعرب عن وجهة نظر مؤلفها/مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هينرش بل (الأردن وفلسطين).

1- الخلفية

عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) يوم 20 أيار 2026 لقاء الطاولة المستديرة الثاني لعام 2026 لمناقشة الآثار الاقتصادية للمناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وذلك بمشاركة باحثين وخبراء وممثلين عن قطاعات اقتصادية وصناعية فلسطينية، وجاهيا في مقر المعهد وعبر تقنية "زووم". وجاء تنظيم اللقاء في ظل التوسع المتسارع للمناطق الصناعية الاستيطانية وتزايد تأثيرها على بنية الاقتصاد الفلسطيني، سواء من خلال استقطاب العمالة والاستثمارات الفلسطينية، أو عبر التأثير على البيئة والتنمية والحركة التجارية. وهدف اللقاء إلى فتح نقاش معمق حول الأبعاد الاقتصادية والسياسية لهذه المناطق، وتقييم انعكاساتها على فرص التنمية الفلسطينية، إضافة إلى بحث السياسات والبدائل المطلوبة لتعزيز الاقتصاد الوطني الفلسطيني والحد من التبعية الاقتصادية والبنيوية للاقتصاد الإسرائيلي.

تشير المعطيات الإسرائيلية الرسمية إلى وجود نحو 35 منطقة صناعية إسرائيلية في الضفة الغربية، تضم صناعات ثقيلة ومتوسطة وتكنولوجية وتجارية. وتشمل هذه المناطق مصانع للمعادن، والكيماويات، والبلاستيك، والإسمنت، إضافة إلى حدائق تكنولوجية ومجمعات خدمية وتجارية مرتبطة بشبكات الطرق الالتفافية والمحاور الرئيسية التي تربط المستوطنات بإسرائيل.

تعمل هذه المناطق ضمن سياسة إسرائيلية رسمية تمنحها امتيازات واسعة، تشمل الإعفاءات الضريبية، والقروض الميسرة، والدعم الحكومي المباشر، والتسهيلات التنظيمية. كما تصنف الحكومة الإسرائيلية معظم هذه المناطق باعتبارها "مناطق ذات أولوية وطنية"، ما يمنح الشركات العاملة فيها مزايا اقتصادية كبيرة مقارنة بالمناطق داخل إسرائيل نفسها.

وتكشف الورقة أن هذه المناطق ليست مجرد فضاءات اقتصادية، بل تشكل أدوات لإعادة تشكيل المجال الفلسطيني عبر دمج المستوطنات بالبنية الاقتصادية الإسرائيلية، وإعادة توجيه التدفقات التجارية والعمالية الفلسطينية نحو الاقتصاد الإسرائيلي.

1. تعمّق المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية تبعية العمالة الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي. فقبل الحرب على غزة، منحت إسرائيل نحو 40 ألف تصريح عمل للفلسطينيين داخل المستوطنات، من بينهم نحو 17 ألف عامل في المناطق الصناعية الاستيطانية، تركزوا أساساً في مستوطنات ميشور أدوميم وبركان وأريئيل. وتعتمد هذه المناطق بصورة كبيرة على العمالة الفلسطينية منخفضة التكلفة، في ظل ضعف الاقتصاد الفلسطيني وارتفاع معدلات البطالة، ما يحول الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي إلى شرط أساسي لاستمرار شرائح واسعة من الفلسطينيين داخل دورة الإنتاج. كما يعاني العمال من هشاشة قانونية وتنظيمية تشمل غياب العقود الرسمية وضعف الحماية الاجتماعية، إلى جانب انتشار الوسطاء والسماسرة الذين يقتطعون ما بين 25% و33% من الأجر الشهري. تجذب المناطق الصناعية الاستيطانية فئات من المستثمرين الفلسطينيين الذين يجدون فيها بيئة أكثر استقراراً وربحية مقارنة بالاقتصاد الفلسطيني المقيد. وتستفيد الشركات الفلسطينية العاملة هناك من البنية التحتية المتطورة، والتسهيلات الجمركية، وسهولة الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية والدولية، في حين يواجه المستثمر الفلسطيني داخل مناطق السلطة قيوداً إدارية ولوجستية معقدة. وتشير التقديرات إلى أن حجم الاستثمارات الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي والمستوطنات يتراوح بين 2.23 و3.78 مليارات دولار، ما يعكس تشابكاً اقتصادياً يساهم في دمج جزء من رأس المال الفلسطيني داخل البنية الاقتصادية الاستيطانية.
2. تؤدي المناطق الصناعية وشبكات الطرق الالتفافية المرتبطة بها إلى إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية الفلسطينية وتعطيل اللوجستيات التجارية. فقد أدى تفتيت الجغرافيا الفلسطينية والحواجز والمعابر إلى رفع تكاليف النقل والتجارة بنسبة تتراوح بين 30% و40%، بينما تحولت مناطق مثل مستوطنة ميشور أدوميم إلى أدوات للتحكم بالحركة التجارية بين شمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها.

3. تنتج هذه المناطق مستويات مرتفعة من التلوث البيئي نتيجة الصناعات الثقيلة والكيماوية والبتروكيميائية التي تستفيد من ضعف الرقابة البيئية في الضفة الغربية. وتشير التقارير إلى تركز نحو 70% من حالات السرطان في محافظة سلفيت قرب منطقة بركان الصناعية، إضافة إلى استخدام نحو 98 موقعاً للتخلص من النفايات الصناعية والخطرة داخل الضفة الغربية.
4. تقوم المناطق الصناعية الاستيطانية على مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الفلسطينية وتحويلها إلى فضاءات صناعية واستيطانية، كما تؤدي النفايات الصناعية والمياه العادمة إلى تلوث التربة والمياه الجوفية، ما يضعف الإنتاج الزراعي ويهدد الأمن الغذائي، خصوصاً في الأغوار التي تواجه أيضاً سيطرة إسرائيلية مشددة على الموارد المائية ومساحات الرعي.

2- التحدي الأساسي

تكشف هذه المعطيات أن المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية تشكل جزءاً من مشروع أوسع لإعادة هندسة الاقتصاد الفلسطيني وربطه تدريجياً بالبنية الاستيطانية الإسرائيلية. ولا يقتصر الأمر على استغلال العمالة الفلسطينية أو جذب الاستثمارات، بل يشمل إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية الفلسطينية بما يخدم استدامة المشروع الاستيطاني وتعزيز اندماجه بالبنية الاقتصادية الإسرائيلية. إذ تستخدم إسرائيل هذه المناطق كأداة لتشجيع الاستيطان عبر الحوافز والتسهيلات الاقتصادية، فالاستثمار الإسرائيلي في المستوطنات يأتي ضمن مشروع استيطاني إحلالي يسعى إلى شرعنة الوجود الاستيطاني وتعميق السيطرة على الأرض والموارد. فانخراط بعض المستثمرين والعمال الفلسطينيين في هذه المناطق يعكس اختلال البيئة الاقتصادية الفلسطينية، في ظل القيود المفروضة على الاستثمار والبنية التحتية والحركة التجارية. ما يستدعي بناء بديل اقتصادي فلسطيني قادر على توفير بيئة إنتاجية مستقرة، عبر تطوير المناطق الصناعية الفلسطينية، وتحسين البنية التحتية، وربط الاقتصاد الفلسطيني بالأسواق العربية والإقليمية، بما يعزز فرص التنمية والسيادة الاقتصادية الفلسطينية.

2-1 السياسات والتدخلات المطلوبة

تتطلب مواجهة هذه الظاهرة تبني مقاربة فلسطينية شاملة تجمع بين السياسات الاقتصادية والقانونية والتنموية، ويمكن تلخيص أبرز التدخلات المطلوبة في المحاور التالية:

- تطوير استراتيجية فلسطينية رسمية واضحة تجاه المناطق الصناعية الإسرائيلية، تتعامل معها باعتبارها جزءاً من البنية الاستيطانية وليس مجرد فضاءات اقتصادية.
- تطوير المناطق الصناعية الفلسطينية وتحسين بنيتها التحتية وربطها بشبكات الطاقة والنقل والأسواق الإقليمية، بما يخلق بديلاً اقتصادياً حقيقياً.
- توفير حوافز استثمارية للمستثمرين الفلسطينيين داخل الاقتصاد الفلسطيني، بما يقلل من انتقال رؤوس الأموال نحو المستوطنات.
- تطوير سياسات لحماية العمال الفلسطينيين وتقليل الاعتماد البنيوي على سوق العمل الإسرائيلي.
- تعزيز التوثيق القانوني والحقوقي للجرائم البيئية المرتبطة بالمناطق الصناعية الاستيطانية، والعمل على ملاحقة إسرائيل دولياً في هذا المجال.
- تطوير شبكات لوجستية فلسطينية تقلل من الاعتماد على البنية التحتية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية.
- دعم القطاعات الزراعية والإنتاجية الفلسطينية في المناطق المهددة بالمصادرة والتلوث.

3- خاتمة

تكشف المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية عن تحول نوعي في بنية الاستيطان الإسرائيلي، بحيث لم يعد الاستيطان يقتصر على السيطرة العسكرية أو السكنية، بل بات يعتمد بصورة متزايدة على أدوات اقتصادية وصناعية ولوجستية تعيد تشكيل المجال الفلسطيني نفسه. وتعمل هذه المناطق بوصفها بنية استعمارية متكاملة تربط بين السيطرة على الأرض، وإدارة العمالة، وإعادة توجيه التجارة، والتحكم بالموارد الطبيعية. وفي ظل غياب رؤية فلسطينية شاملة للتعامل مع هذه الظاهرة، تواصل المناطق الصناعية الإسرائيلية تعميق التبعية الاقتصادية وتفكيك إمكانات التنمية الفلسطينية المستقلة. لذلك، فإن تطوير بدائل اقتصادية فلسطينية، وتعزيز القدرة الإنتاجية المحلية، وبناء مقاربة سيادية طويلة المدى، يشكل شروطاً أساسية لمواجهة هذا النمط المتقدم من الاستعمار الاقتصادي.